

## نشرة موجز

# تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

فبراير 2023

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر فبراير لعام 2023، وستتم المقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، إلى جانب المقارنة مع بعض مؤشرات الشهر السابق (على أساس شهري)، وأبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 5.4% لتبلغ قيمته نحو 39.12 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 7.18 مليارات دينار وبنسبة 9.1%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالجهاز المصرفي بقيمة 3.28 مليارات دينار وبنسبة 48.6%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 2.92 مليار دينار وبنسبة 6.6%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.86 مليار دينار وبنسبة 4.1%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 2.16 مليار دينار وبنسبة 6.1%.

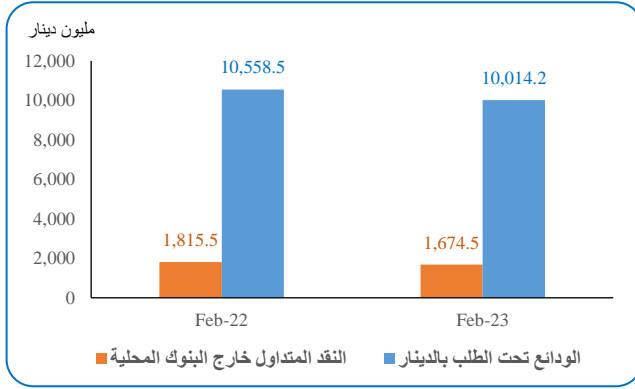
## أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

### 1. عرض النقد (M1):

على أساس سنوي، تراجعت قيمة رصيد الكتلة النقدية بنحو 0.69 مليار دينار وبنسبة 5.5% لتبلغ قيمته نحو 11.69 مليار دينار في نهاية شهر فبراير 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 12.37 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع رصيد كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.14 مليار دينار وبنسبة 7.8%، والودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.54 مليار دينار وبنسبة 5.2%.

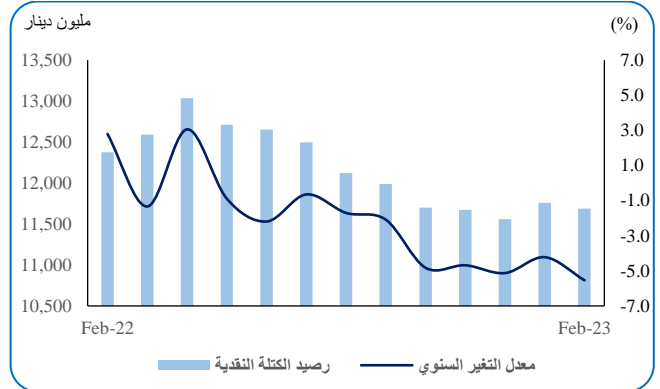
على أساس شهري، تراجعت قيمة رصيد الكتلة النقدية بنحو 0.07 مليار دينار وبنسبة 0.6% مقارنة برصيد نهاية شهر يناير 2023 البالغ قيمته نحو 11.76 مليار دينار. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تراجع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.08 مليار دينار وبنسبة 0.7% مقابل ارتفاع طفيف في رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.01 مليار دينار وبنسبة 0.5%.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

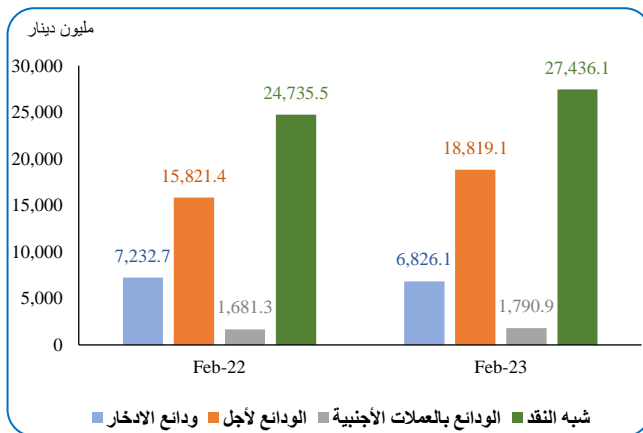


المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

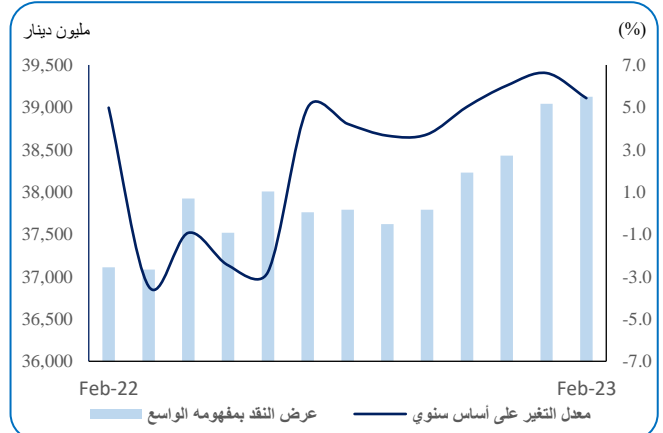
سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 2.02 مليار دينار وبنسبة 5.4% لتبلغ قيمته نحو 39.12 مليار دينار في نهاية شهر فبراير 2023 مقابل نحو 37.11 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بنحو 2.70 مليار دينار وبنسبة 10.9% من جهة، مقابل تراجع رصيد عرض النقد (M1) بنحو 0.69 مليار دينار وبنسبة 5.5% (على النحو الموضح سابقاً) من جهةٍ أخرى. أما على أساس شهري، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد عرض النقد (M2) بنحو 0.08 مليار دينار وبنسبة 0.2%.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

### 1. موجودات البنوك المحلية:

على أساس سنوي، ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 7.18 مليارات دينار وبنسبة 9.1% لتبلغ قيمته نحو 86.11 مليار دينار في نهاية فبراير 2023. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع الموجودات الأجنبية بنحو 4.70 مليارات دينار وبنسبة 25.7%، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.74 مليار دينار وبنسبة 6.6%، بالإضافة لارتفاع كل من المطالب على البنك المركزي وقروض للبنوك بنسبة 5.6%، و19.4% لكلٍ منهما على الترتيب. هذا، وقد سجلت أرصدة المطالب على الحكومة ومطالب على المؤسسات العامة والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية والموجودات الأخرى تراجعاً بنسبة 47.2%، و4.1%، و2.5%، و8.2% لكلٍ منهم على الترتيب.

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية

(مليون دينار)

النسبة للإجمالي	معدل التغير (%)		فبراير 2023	يناير 2023	فبراير 2022	
	سنوي	شهري				
9.9	5.6	3.9	8,519.7	8,201.9	8,071.2	مطالب على البنك المركزي
0.6	-47.2	-0.5	502.1	504.6	951.7	مطالب على الحكومة
4.2	-4.1	1.0	3,634.9	3,598.0	3,792.2	مطالب على المؤسسات العامة*
51.4	6.6	0.1	44,232.7	44,209.5	41,487.9	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.1	7.3	0.1	42,252.2	42,218.7	39,370.7	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
26.8	25.7	-1.5	23,044.5	23,399.9	18,340.2	الموجودات الأجنبية
1.4	19.4	-5.5	1,207.2	1,277.3	1,011.5	قروض للبنوك
2.5	-2.5	17.8	2,185.5	1,855.2	2,241.7	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.2	-8.2	-5.7	2,787.7	2,955.0	3,038.4	الموجودات الأخرى
100.0	9.1	0.1	86,114.4	86,001.4	78,934.8	إجمالي موجودات البنوك المحلية

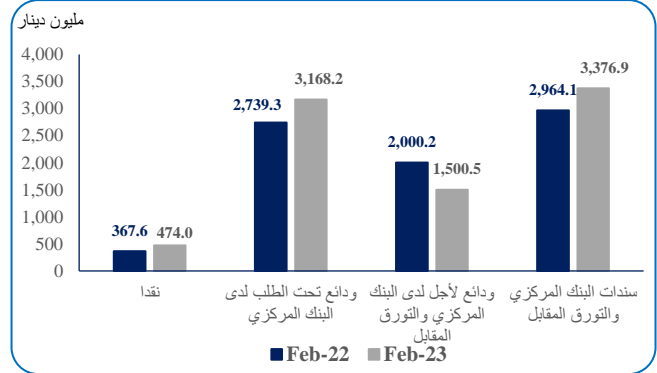
المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

هذا، وشكّلت نسبة إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نحو 78.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية شهر فبراير 2023 مقابل نحو 75.8% من الموجودات في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

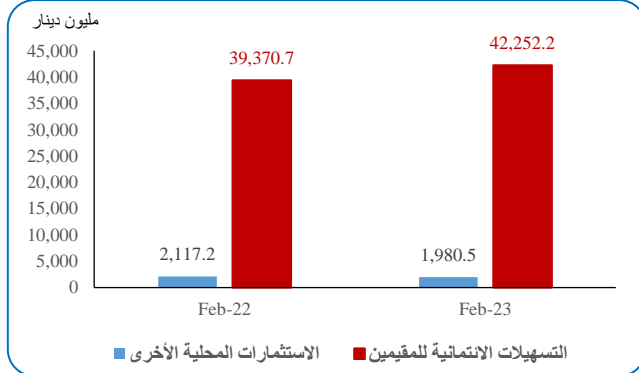
ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر فبراير 2023 بما يعادل 3.28 مليارات دينار وبنسبة 48.6% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 10.03 مليارات دينار مقابل قيمة بلغت نحو 6.75 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع كنتيجة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بقيمة أكبر من زيادة رصيد المطلوبات الأجنبية، حيث ارتفعت الموجودات الأجنبية بنحو 4.70 مليارات دينار وبنسبة 25.7% مقابل ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنحو 1.43 مليار دينار وبنسبة 12.3%.

شكل (5): مكونات المطالب على البنك المركزي



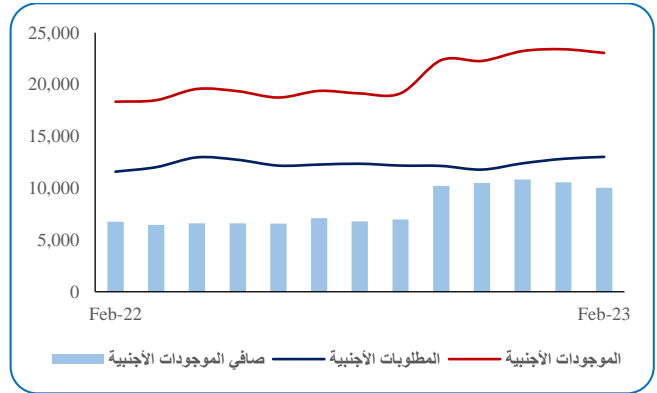
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (6): مكونات المطالب على القطاع الخاص



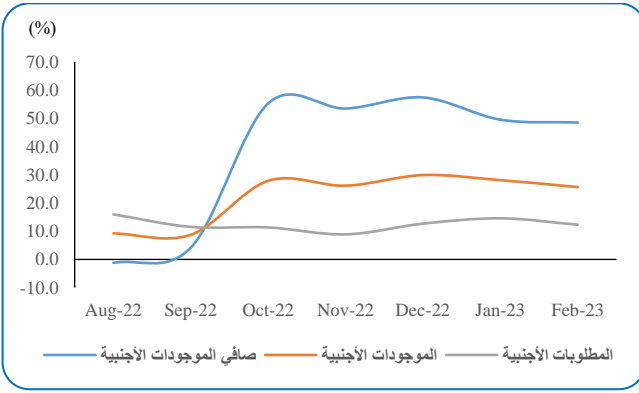
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (7): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (8): نمو أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية (% على أساس سنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

توافقاً مع توقعات صندوق النقد الدولي بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2022) بأن يبلغ معدل النمو الحقيقي للقطاعات غير النفطية نحو 3.4% في عام 2023 واصلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعها على الرغم من السياسة النقدية التشديدية التي بدأها بنك الكويت المركزي منذ مارس 2022. فعلى أساس سنوي، ارتفعت قيمة رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنحو 2.92 مليار دينار ونسبة 6.6% لتبلغ قيمته نحو 47.09 مليار دينار في نهاية شهر فبراير 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 44.17 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وعلى جانب التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفعت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة بلغت نحو 1.34 مليار دينار ونسبة 7.8% لتصل قيمتها نحو 18.48 مليار دينار في نهاية فبراير 2023 مقابل نحو 17.14 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية

الشخصية الإسكانية بقيمة 1.18 مليار دينار وبنسبة 8.1% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.4% من إجمالي التسهيلات الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 15.78 مليار دينار في نهاية شهر فبراير 2023. كما ارتفع الجزء النقدي المستخدم لكل من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية)، وأخرى (تمثل نسبة 2.3% من إجمالي التسهيلات الشخصية) بنسبة 6.7%، و11.2% لكلٍ منهما على الترتيب، مقابل تراجع طفيف للجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية) بنحو 0.2%.

كما ارتفع الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تُشكل نسبة 60.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة 1.58 مليار دينار وبنسبة 5.8% ليلعب نحو 28.62 مليار دينار في نهاية شهر فبراير 2023 مقابل نحو 27.04 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وشهدت التسهيلات الممنوحة لكلٍ من (شراء أوراق مالية، والعقار، والإنشاء، وقروض للبنوك، والتجارة، ومؤسسات مالية غير البنوك، والصناعة، والزراعة وصيد الأسماك، وأخرى) ارتفاعاً بنحو (0.27 مليار دينار وبنسبة 9.1%، و0.27 مليار دينار وبنسبة 3.0%، و0.25 مليار دينار وبنسبة 13.1%، و0.20 مليار دينار وبنسبة 19.4%، و0.10 مليار دينار وبنسبة 3.2%، و0.08 مليار دينار وبنسبة 8.6%، و0.02 مليار دينار وبنسبة 1.0%، و0.01 مليار دينار وبنسبة 53.4%، و0.49 مليار دينار وبنسبة 15.4%) لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع التسهيلات الممنوحة لقطاع النفط الخام والغاز وقطاع الخدمات العامة بنسبة 5.3%، و2.0% لكلٍ منهما على الترتيب من جهةٍ أخرى.

جدول (2): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين  
(مليون دينار)

النسبة للإجمالي	معدل التغير (%)		فبراير 2023	يناير 2023	فبراير 2022	
	سنوي	شهري				
39.2	7.8	-0.1	18,479.2	18,497.5	17,138.3	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.2	6.7	-0.3	1,961.3	1,966.4	1,837.8	الاستهلاكية
33.5	8.1	0.0	15,776.2	15,777.3	14,600.2	الإسكانية
0.7	-0.2	-0.7	323.8	326.2	324.4	السكن الخاص والنموذجي
0.9	11.2	-2.3	417.8	427.6	375.9	أخرى
60.8	5.8	0.1	28,615.1	28,596.6	27,036.0	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
6.8	3.2	-0.3	3,182.7	3,191.3	3,083.0	التجارة
5.2	1.0	0.9	2,465.1	2,442.1	2,440.4	الصناعة
0.1	53.4	3.4	30.1	29.1	19.7	الزراعة وصيد الأسماك
6.7	9.1	-0.5	3,176.2	3,192.1	2,910.4	شراء أوراق مالية
20.0	3.0	-0.3	9,406.5	9,437.8	9,132.1	العقار
4.5	13.1	0.6	2,138.2	2,126.0	1,889.7	الإنشاء
2.6	19.4	-5.5	1,207.2	1,277.3	1,011.5	قروض للبنوك
2.3	8.6	2.7	1,075.0	1,046.8	990.3	مؤسسات مالية غير البنوك
4.5	-5.3	2.1	2,103.7	2,059.7	2,220.5	النفط الخام والغاز
0.2	-2.0	0.2	116.7	116.4	119.1	الخدمات العامة
7.9	15.4	1.0	3,713.7	3,677.9	3,219.4	الخدمات الأخرى
100.0	6.6	0.0	47,094.3	47,094.1	44,174.4	الإجمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

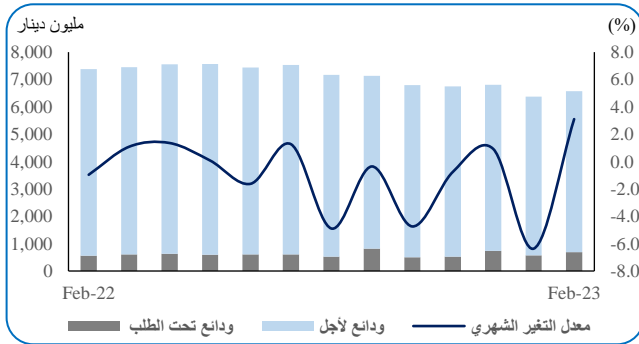
### 3. أرصدة الودائع في البنوك المحلية:

على أساس سنوي، ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.86 مليار دينار وبنسبة 4.1%، وذلك كمحصلة لارتفاع كل من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بنحو (0.50 مليار دينار وبنسبة 18.0%، و2.16 مليار دينار وبنسبة 6.1%) لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية شهر فبراير 2023. وفي مقابل ذلك، تراجعت ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.80 مليار دينار وبنسبة 10.8%.

هذا، وشكّل متوسط نسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين نحو 77.4% خلال الفترة من نهاية فبراير 2022 وحتى نهاية فبراير 2023، وتلاه متوسط إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 15.2%، وإجمالي الودائع الحكومية بنسبة بلغت نحو 7.4%. كما يُمثل متوسط نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي نحو 73.8% من إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية، وبمتوسط نسبته نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص "المقيم" خلال نفس الفترة.

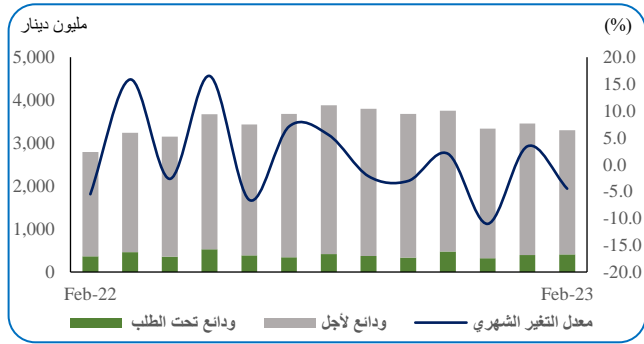
وعلى أساس شهري، ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 0.12 مليار دينار وبنسبة 0.2%، ويعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى زيادة ودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص بنحو (0.20 مليار دينار وبنسبة 3.1%، و0.07 مليار دينار وبنسبة 0.2%) لكلٍ منهما على الترتيب. وفي مقابل ذلك، تراجعت الودائع الحكومية بنحو 0.15 مليار دينار وبنسبة 4.5%.

شكل (10) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



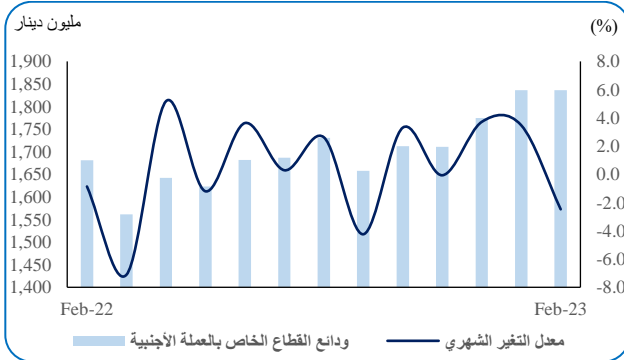
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (9): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



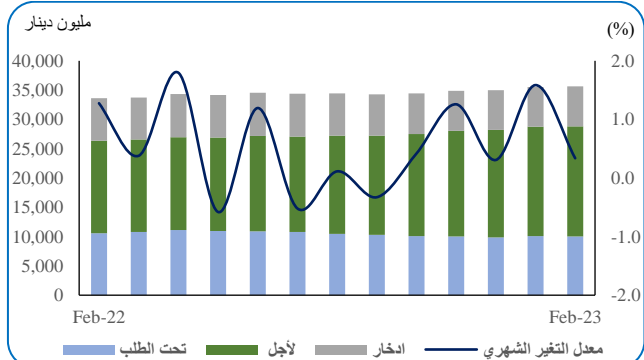
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (12) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (11) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.